العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

المتشددون الميدانيون يستأثرون بالمناصب العليا في حكومة طالبان

الحركة تريد إظهار وحدتها للمجتمع الدولي لإقناعه بحكومتها

استأثر المتشددون الميدانيون بالمناصب العليا في حكومة طالبان في خطوة تستهدف من خلالها الحركة إظهار وحدتها أمام المجتمع الدولي وقدرتها على تخطي خلافاتها الداخلية وذلك لإقناعه بحكومتها والاعتراف بها، فرغم مرور شهر على سيطرة طالبان على السلطة، لم تعترف أي دولة رسميا بها كحكومة شرعية في أفغانستان.

طالبان تشيع الخوف في كل مكان

كابول – أعلنت حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان الثلاثاء عدة تعيينات رئيسية شملت تعيين قائدين ميدانيين مخضرمين من معقل الحركة بجنوب البلاد في منصب نائب وزير في وزارتين رئيسيتين.

وقال المتحدث الرئيسي باسم طالبان ذبيح الله مجاهد إن الملا عبدالقيوم ذاكر شغل منصب نائب وزير الدفاع، بينما شغل صدر إبراهيم منصب نائب وزير الداخلية.

وكان متوقعا أن يشغل الرجلان منصبين كبيرين في الحكومة الجديدة، لكنّ أيا منهما لم يظهر على قائمة الوزراء الرئيسية التي أعلنت هذا الشهر.

وورد في تقارير للأمم المتحدة أن الاثنين من بين القادة الميدانيين الموالين لزعيم طالبان الراحل الملا أختر منصور الذين ضغطوا على قيادة الحركة لتصعيد الحرب ضد الحكومة الأفغانية المدعومة من الغرب.

> التعيينات تعكس اهتمام طالبان بتحقيق الوحدة في صفوفها من خلال تسوية الخلافات التي ظهرت على السطح

وتمثل التعيينات الجديدة إضافة إلى قائمة المتشددين في مجموعة الوزراء الرئيسية التي تضم شخصيات مثل سراج الدين حقاني رئيس شبكة حقاني المتشددة المسؤولة عن سلسلة من الهجمات على أهداف مدنية.

لكن يبدو أن هذه التعيينات تعكس أيضا اهتمام طالبان بتحقيق الوحدة في صفوفها من خلال تسوية الخلافات الإقليمية والشخصية التي ظهرت على السطح بعد انتقال الحركة من قوة تخوض حرب عصابات إلى إدارة في وقت السلم.

وكانت المجموعة الأولى من التعيينات التي أصدرتها الحركة قد أثارت انتقادات لعدم شمولها، حيث كانت الأغلبية من قيادات طالبان وقبيلة البشتون.

وأورد تقرير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يونيو أن كلا من ذاكر وصدر قاد قوات ضخمة اعتادت العمل في عدد من الأقاليم.

وتعتبر قواتهما قوية ومستقلة لدرجة أن هناك مخاوف في القيادة من أن يتسبب ذلك في إثارة التوتر بسبب ولاءات مجموعات معينة خاصة في جنوب وجنوب غرب البلاد.

وكان ذاكر، وهو معتقل سابق في السجن العسكري الأميركي في خليج غوانتانامو بكوبا، مساعدا مقربا لمؤسس طالبان الراحل الملا عمر.

واحتُجز عندما اجتاحت القوات التي تقودها الولايات المتحدة أفغانستان في عام 2001 ثم نُقل إلى غوانتانامو حيث بقي إلى عام 2007، بحسب تقارير إعلامية.

وأطلق سراحه وسُلم إلى الحكومة الأفغانية وكان مرشحا على نطاق واسع لشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الجديدة قبل أن يشغل المنصب الملا محمد يعقوب ابن الملا عمر.

وسيكون صدر، وهو رئيس سابق للجنة العسكرية في طالبان من إقليم هلمند في الجنوب، نائبا لسراج الدين حقاني الذي تنتمي أسرته للمناطق الحدودية الشرقية مع باكستان.

وتتحرك الحركة لإقناع المجتمع الدولي بحكومتها، وسط تزايد الانتقادات لفرضها نظاما متشددا من شأنه أن يقوض الحريات في البلد.

وتجهز الحركة لإعادة فتح مدارس التعليم الثانوي للبنات والتي لا تزال مغلقة رغم فتح مدارس البنين ومدارس التعليم الأساسي للبنات في الآونة الأخيرة، لكنّ متحدثا باسم الحركة لم يعلن في مؤتمر صحافي الثلاثاء إطارا زمنيا لهذا.

وتقول طالبان إنها غيرت السياسة التي انتهجتها عندما كانت في الحكم من عام 1996 إلى عام 2001 والتي منعت النساء من الخروج من البيوت إلا بصحبة محرم وأغلقت مدارس البنات، لكن الحركة أثارت المخاوف من جديد عندما قالت الأسبوع الماضي إنها ستفتح مدارس التعليم الثانوي للبنين ولم تتحدث عن فتح مدارس الفتيات.

وبين المتحدث باسم الحركة خلال مؤتمر صحافي في كابول الثلاثاء "في ما يتعلق بمدارس الفتيات، تعمل وزارة التعليم بجد للتمهيد لتعليم طالبات الثانوي بأسرع ما يمكن، والعمل جار لتنفيذ الإجراء".

وأفادت ثلاث منظمات غير حكومية في تقرير نشر الثلاثاء أن حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان "تهدم بشكل منهجي التقدم في مجال حقوق الإنسان الذي تحقق في السنوات العشرين الماضية"، معددة سلسلة تجاوزات ارتكبت منذ منتصف أغسطس.

وقال التقرير الذي أعدته منظمة العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب إن "طالبان حاولت إقناع العالم بأنها ستحترم حقوق الإنسان لكن المعلومات على الأرض تظهر واقعا مغايرا تماما".

ويوثق التقرير سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان: ترهيب وقمع النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعمال انتقامية بحق موظفين حكوميين سابقين ومساس بحرية التعبير.

ويغطي التقرير الذي يستند إلى 12 شهادة مباشرة، الفترة الممتدة من الخامس عشر من أغسطس تاريخ سقوط كابول في أيدي طالبان وصولا حتى الثاني عشر من سبتمبر.

وجاء في التقرير أن "حياة الآلاف من النساء والرجال الذين جازفوا بحياتهم للدفاع عن حقوق الإنسان، مهددة".

ويشير أيضا إلى شهادة مدافع عن حقوق الإنسان تمكن من الفرار من البلاد، واصفا "جو الخوف" الذي تشيعه طالبان وكيف تعرض اثنان من زملائه للجلد.

وجاء في التقرير أن "نتيجة لجو الخوف الذي ساد إثر استيلاء طالبان على السلطة، ترتدي العديد من الأفغانيات اليوم البرقع ويمتنعن عن الخروج دون ولي أمر وتوقفن عن ممارسة بعض الأنشطة لتجنب العنف والانتقام".

وتدعو المنظمات غير الحكومية مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية تحقيق مستقلة لإحصاء هذه الانتهاكات ومكافحة الإفلات من العقاب.

بايدن لإيران: نعود للاتفاق إذا عدتم

واشنطن – أكد الرئيس الأميركي جو بايدن الثلاثاء في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الولايات المتحدة ستعود بالكامل إلى الاتفاق النووي الإيراني في حال قامت طهران "بالمثل"، واعدا بمنع طهران من تملك القنبلة الذرية.

وأوضح الرئيس الأميركي "تبقى الولايات المتحدة عازمة على منع الأسلحة النووية الإيرانية"، مضيفا أن بلاده تعمل مع الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا وألمانيا للتوصل "دبلوماسيا وبأمان كامل إلى عودة إيران إلى الاتفاق النووي".

وتابع بايدن، الذي تحدث من منبر الأمم المتحدة لأول مرة منذ توليه منصب الرئاسة "نحن مستعدون للعودة إلى التطبيق الكامل للاتفاق في حال قيام إيران بنفس الشيء".

واستضافت فيينا منذ أبريل الماضي ست جولات من المفاوضات برعاية الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني في ظل انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2018 خلال ولاية رئيسها السابق دونالد ترامب، الذي فرض عقوبات موجعة على الطرف الإيراني، ليرد الأخير بخفض التزاماته ضمن الصفقة منذ 2019.

وجرت المحادثات رسميا بين إيران من جهة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا من جهة أخرى، لكن الاتحاد الأوروبي وواشنطن سبق أن أكدا مشاركة الولايات المتحدة في الحوار دون خوضها أي اتصالات مباشرة مع الطرف الإيراني.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده الثلاثاء أن مباحثات فيينا بشأن إحياء الاتفاق النووي ستستأنف "خلال الأسابيع المقبلة"، مؤكدا عدم عقد لقاء مشترك بين إيران والدول المنضوية في الاتفاق على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال خطيب زاده "مفاوضات فيينا ستبدأ من جديد خلال الأسابيع المقبلة"، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية "إرنا" من نيويورك، حيث يتواجد ضمن وفد الجمهورية الإسلامية برئاسة وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان.

وأوردت الوكالة عن المتحدث قوله إن إيران أبلغت دول مجموعة 4+1 بعزمها على استئناف المباحثات في الفترة المقبلة، من دون أن يحدد موعدا لذلك.

حزم أميركي في مواجهة تهديدات إيران

سعيد خطيب زاده

مباحثات فيينا بشأن إحياء الاتفاق النووي ستستأنف الأسابيع المقبلة

وأكد خطيب زاده أن الوزير الإيراني سيعقد لقاءات ثنائية مع مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل ونظرائه من أطراف الاتفاق في نيويورك هذا الأسبوع، لكنّ لقاء مشتركا بين إيران وأطراف الاتفاق الآخرين (المعروفين بمجموعة 4+1) ليس على جدول الأعمال.

وأوضح أن "مفاوضات فيينا تشكل إحدى القضايا الرئيسية خلال المباحثات الثنائية" أثناء اللقاءات الإيرانية في نيويورك، لكن "لم يتم التنسيق مسبقا لأي اجتماع بين وزراء خارجية إيران ومجموعة 4+1، ولم يدرج ذلك على جدول أعمال الوفد الإيراني إلى نيويورك".

وكان وزير الخارجية الفرنسي جان – إيف لودريان رجح أن يعقد هذا الأسبوع في نيويورك اجتماع للجنة المشتركة للاتفاق النووي، والتي تضم الدول التي لا تزال منضوية فيه.

وأبرمت إيران وست قوى كبرى: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين وألمانيا، اتفاقا في فيينا العام 2015 بشأن برنامج طهران النووي، بعد سنوات من التوتر والمفاوضات الشاقة.

وأتاح الاتفاق رفع الكثير من العقوبات التي كانت مفروضة على إيران، في مقابل الحد من أنشطتها النووية وضمان سلمية برنامجها. إلا أن مفاعيله باتت معلقة منذ انسحاب الولايات المتحدة أحاديا منه العام 2018 في عهد ترامب، وإعادة فرضها عقوبات قاسية.

وتراجعت طهران عن غالبية التزاماتها بموجب الاتفاق، وذلك بشكل تدريجي بعد الانسحاب الأميركي.

وكان أمير عبداللهيان ألمح أواخر أغسطس إلى أن مباحثات فيينا قد لا تستأنف قبل شهرين أو ثلاثة، في حين يتوقع مراقبون أن يعود الأطراف المعنيون إلى طاولة المفاوضات قبل انقضاء تلك الفترة الزمنية.

أزمة الغواصات الفرنسية – الأسترالية تهدد تماسك الناتو

بروكسل – أكد وزيران فرنسي وألماني الثلاثاء أن قرار الولايات المتحدة وأستراليا سحب صفقة غواصات من فرنسا يعد بمثابة "تنبيه" للاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز قدراته على التحرّك بشكل مستقل، فيما لا يستبعد متابعون أن تصل حدة الغضب الفرنسي إلى الانسحاب من حلف الناتو والتوجه نحو إنشاء قدرات دفاعية أوروبية ما من شأنه أن يهدد تماسك الحلف.

وقال وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية مايكل روث الثلاثاء، لدى وصوله لحضور اجتماع لوزراء الخارجية الأوروبيين "علينا أن نطرح السؤال حول سبل تعزيز سيادتنا، كيف يمكننا إظهار المزيد من وحدة الصف في مسائل السياسة الخارجية والأمن".

ورحّبت فرنسا بالتضامن الذي أبدته ألمانيا وكبار قادة الاتحاد الأوروبي معها، مشيرة إلى أن انهيار الثقة مع واشنطن يعزز المواقف الأوروبية الداعية لتحديد مسار استراتيجي خاص بالتكتل.

وأعرب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الذي طور علاقات وثيقة مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الثلاثاء عن تضامنه مع فرنسا بشأن إلغاء أستراليا عقدا ضخما لشراء غواصات منها.

وقال ماس للصحافيين في الأمم المتحدة "أتفهم غضب أصدقائنا الفرنسيين. ... إن ما تقرر والطريقة التي اتخذ بها القرار كان مزعجا ومخيبا للآمال وليس فقط لفرنسا".

واعتبر الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون الأوروبية كليمان بون أن الخلاف "مسألة أوروبية" لا فرنسية فحسب، مؤكدا أن بلاده تتوقع الحصول على دعم من شركائها الأوروبيين.

وأفاد "لا أعتقد أن فرنسا تبالغ في ردة فعلها، لكن عندما يكون وضع ما مقلقا وخطيرا، فأعتقد أن مسؤوليتنا تملي علينا قول ذلك بوضوح تام".

وتشعر فرنسا بالامتعاض حيال تعاون الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا في الكواليس للتفاوض على اتفاقية دفاعية واستبدال طلبية لكانبيرا بقيمة المليارات من الدولارات لشراء غواصات فرنسية بأخرى مع واشنطن.

ولم يمر إلغاء أستراليا صفقة الغواصات الفرنسية مرور الكرام على باريس، التي ضيعت 56 مليار يورو (نحو 66 مليار دولار)، كانت في أمس الحاجة إليها لإنعاش اقتصادها الذي تأثر كثيرا بسبب جائحة كورونا.

واستدعت باريس سفيريها لدى واشنطن وكانبيرا، احتجاجا على ما وصفه وزير خارجيتها جان إيف لودريان بـ"الأزمة الخطيرة" و"الخرق الكبير للثقة" و"الازدراء".. تعبيرات تنم عن عمق الشرخ الذي أحدثه إلغاء الصفقة.

لكن الأمر قد لا يتوقف عند هذا الحد، فباريس تستعد لحشد حلفائها الأوروبيين في مواجهة التحالف الأنجلوساكسوني الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا.

وإن كانت فرنسا تستعد للضغط على أستراليا للحصول على تعويضات بمئات الملايين من الدولارات، إلا أن الصحف الأسترالية تتحدث عن تعويضات لا تتجاوز 250 مليون يورو، وهو مبلغ ليس زهيدا مقابل لا شيء.

والانسحاب من حلف الناتو، احتجاجا لما تعتبره "خرقا كبيرا للثقة"، ليس أمرا مستبعدا، غير أنه سابق لأوانه، حتى وإن دخل مزاد الحملة الانتخابية للرئاسية الفرنسية مبكرا، المقررة في الربيع المقبل.

حيث أثار المرشح الرئاسي كزافييه برترانـد مسألة الانسحاب من "قيادة الناتو"، بعد عقد قمة استثنائية للحلف.

هايكو ماس

أتفهم غضب أصدقائنا الفرنسيين، ما فعلته واشنطن مخيب للآمال

وسبق لفرنسا أن انسحبت من القيادة العسكرية للناتو عام 1966، في عهد شارل ديغول، بسبب ما اعتبرته تزايد النفوذ الأميركي على الحلف بدعم من بريطانيا، واكتفت بعضويتها داخله، ولم تعد إلى القيادة المركزية للحلف إلا في 2009.

وتحدث المسؤولون الفرنسيون وعلى رأسهم لودريان عن إعادة "تعريف المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو"، دون الإشارة إلى الخروج من الحلف.

ولمح لودريان إلى إمكانية سعي بلاده لإحداث تغييرات جوهرية في مبادئ وقيم الحلف قائلا "لقد بادر الناتو، بناء على طلب رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون، بالتفكير في أساسياته، وفي القمة القادمة للحلف بمدريد، سيتم الانتهاء من المفهوم الاستراتيجي الجديد. وبطبيعة الحال، فإن ما حدث للتو (أزمة الغواصات) له علاقة بهذا التعريف".

فالاعتذار والتعويضات وإعادة صياغة المبادئ المؤسسة لحلف الناتو، ما تطالب فرنسا به حاليا، ومن المرتقب أن يجري الرئيس الفرنسي ونظيره الأميركي بايدن اتصالات هاتفية تتوج بلقاء بينهما لبحث سبل معالجة هذا الخلاف، بحسب الرئاسة الفرنسية.

وسعي باريس لتغيير المبادئ المؤسسة لحلف الناتو قد يقابله تحفظ واشنطن وحلفاؤها ودول أخرى على هذه الخطوة التي من شأنها شق صفوف الحلف.

في المقابل، تحاول فرنسا إحياء فكرة إنشاء جيش أوروبي بدعم من ألمانيا، لا تكون بعده في حاجة للمظلة الأميركية، وهذا ما يزعج واشنطن وجعلها توجه لباريس ما وصفته الأخيرة "طعنة في الظهر".

فوزير الخارجية الفرنسي دعا أوروبا لتجهيز نفسها بـ"بوصلة استراتيجية" تكون تحت مسؤولية فرنسا في النصف الأول من 2022، في إشارة إلى الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في الأول من يناير المقبل.

العاصفة الدبلوماسية تنبيه لأوروبا